

«فيتش» تَبقي التصنيف السيادي للجدارة الائتمانية للكويت عند (AA) وسط احتمالات اكتاب الحكومة في تعزيز رسمة البنوك المحلية

أكدت أن قوة الأساسيات الاقتصادية لها تضعها في موقع جيد لمواجهة تحديات الأزمة المالية

256 مليار دولار قيمة صافي الأصول السيادية الخارجية للكويت بنهاية 2008

توقعات ببلوغ متوسط سعر البرميل 55 دولاراً وأن تحقق المالية العامة فائضاً بنسبة 19٪

الائتمان يوفر المرسوم بقانون ضماناً حكومياً نسبته 50٪ لتمويل الجديد للقطاعات المنتجة وشركات الاستثمار التي ينبغي قيمة الصفقات العقارية إلى النصف فسي العام الحالي كما أن مؤشر سوق الأوراق المالية يقل بنحو 50٪ عن أعلى مستوى له والمسجل في يونيو 2008.

وقالت ان التعرض لقطاع شركات الاستثمار الذي يستحوذ على نحو 11٪ من محفظة القروض لدى البنوك يشكل اهتماماً خاصاً وقد عجزت أفتن من الشركات الاستثمارية البارزة (بيت الاستثمار العالمي ودار الاستثمار) عن الوفاء بديونهما الخارجية وصر في مارس الماضي مرسوم قانون الاستقرار المالي الذي يوفر آليات عديدة لمساندة البنوك وشركات الاستثمار وقطاع الشركات الا ان الاقبال على الاستفادة منه محدود. ووضحت انه لتسهيل تدفق



المركز، أحد العوامل المؤثرة في تعزيز التصنيف السيادي للدولة

الاصول لديها مع تباطؤ النشاط قبل المساهمين في زيادة رأسمال بنك الخليج بعد تعرضه لخسارة غير متكررة في التعامل بالمشتقات المالية لحساب العملاء. ونشرت المؤسسة أن الأصول التجارية تواجه تراجعاً في جودة

صافي الأصول السيادية الخارجية للكويت بنحو 256 مليار دولار في نهاية عام 2008 أو ما يعادل 174٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبما يفوق الوضع في المملكة العربية السعودية ويمثل الوضع لإمارة أبوظبي وأن الأصول السيادية الخارجية بخلاف احتياطات البنك المركزي تغطي ستة أضعاف مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2009/2008.

وأضافت المؤسسة أن الكويت هي رابع أكبر مصدر للنفط في العالم وتقدر احتياطاتها النفطية بنحو 100 مليار برميل أو ما يعادل نحو 100 عام إنتاجاً ويعتبر مستوى نصيب الفرد من تلك الاحتياطات ثالث أعلى مستوى في العالم بعد أبوظبي وقطر.

وأوضحت مؤسسة فيتش في بيانها أن المالية العامة للكويت تعتبر الأكثر قدرة من بين جميع الدول المنتجة للنفط التي تصنفها المؤسسة على مواجهة انخفاض

عموميتها وافقت على زيادة رأس المال إلى 78,56 مليون دينار العقيل: استحواد «مدينة الأعمال» على «الزمردة» بنسبة 100٪ يمكنها من استكمال مشاريعها

سهم من أسهم الشركة بواقع 100 فلس للسهم الواحد بقيمة إجمالية قدرها 23,968 مليون دينار بواقع واحد من أسهم شركة مدينة الأعمال الكويتية إلى 1,25 سهم من أسهم شركة الزمردة للنجزة والخدمات القابضة مع تنازل المساهمين الحاليين عن حقه في الاكتتاب بزيادة رأس المال. وافقت الجمعية العمومية لـ «مدينة الأعمال» في اجتماعها غير العادي على زيادة رأسمال الشركة من 54,6 مليون دينار إلى 78,568 مليون دينار وذلك مقابل إصدار مليون سهم من أسهم الشركة بواقع 100 فلس للسهم الواحد، إضافة إلى موافقتها على تعديل النصوص القانونية الخاصة بعقد التأسيس والنظام الأساسي لتوافق التغييرات الجديدة. هذا واعنت الشركة أنه سيتم تحويل جميع الأصول الخاصة لشركة الزمردة للنجزة والخدمات القابضة إلى شركة مدينة الأعمال مشيرة إلى انه ستتم مباشرة في الإجراءات القانونية الخاصة بالاستحواذ في 9 الجاري.

الخاص سيؤدي إلى كثير من التقدم والازدهار في السوق المحلي، مبينا أنه على الحكومة أن تعطي المزيد من الاهتمام لذوي الاختصاص والخبرة التي يمتلكها القطاع الخاص بشرائحه كافة للمشاركة في قيادة الدور الريادي للكويت والمحافظة عليه في المشاركة العالمية والإقليمية لخلق الأليات والقوانين المسؤولة التي سترى على الكويت عوائد اقتصادية.

وطالب المشعل الحكومة بطرح أراض من قبل الحكومة سواء كانت أراضي تجارية أو صناعية أو سكنية للمستثمرين حتى لو تم ذلك من خلال مزاد للحفاظ على المال العام وكذلك طالب بتعديل القوانين السابق صدورها على عجلة ودون دراسة وافية لاحتياجات وضع السوق، كما دعا إلى أهمية مراجعة القوانين المتعلقة بالبيجارات وزيادة الاهتمام بها لأنها تخص شريحة كبيرة من التجار وأصحاب العمارات، وأشار المشعل إلى ضرورة العمل على التوسع خارج النطاق التنظيمي للكويت من خلال إنشاء مدن جديدة وخصوصاً في المنطقة الشمالية والتي من أبرز مشاكلها عدم توفر بنية تحتية لها وعدم اهتمام الحكومة بتوفيرها لهذه المنطقة مع العلم أنها بمجرد التفت إليها فسيكون من الممكن حل جزء كبير من الأزمة الإسكانية.

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة عمار الدولية العقارية إبراهيم المشعل في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن العقار بالكويت يعانى بشكل عام على اختلاف قطاعاته الاستثماري والتجاري والصناعي والسكني جملة من المشكلات والعوائق التي تعترض طريقه، مما جعله يشهد ركوداً خلال الفترة الماضية، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي كانت شراريتها الأولى الأزمة العقارية متمثلة في أزمة الرهون العقارية التي سادت ولم تخسر بعد في الولايات المتحدة وأوروبا.

وأضاف المشعل أن من أبرز المشكلات التي تواجه الشركات العقارية شح التمويل والسيولة الذي فاقمه إغلاق أبواب التمويل أمام الشركات التي كانت تلجأ إليها في تسيير أمور مشاريعها على اختلاف حجمها. وشدد المشعل على ضرورة أن تباشر الحكومة إلى إجراء العديد من التعديلات على القوانين العقارية خاصة قانون «بي أو تي» الذي بدوره سيشرح القطاع الخاص على التوجه إلى المشاريع العقارية والسكنية على التوجه إلى المشاريع العقارية وانشاء المدن السكنية التي تسهم ويشكل كبير في حل مشكلة أزمة السكن التي تعاني منها الغالبية العظمى من المواطنين. وفي ذات السياق، قال المشعل أن توسيع رقعة الأرض المستغلة في الوقت الراهن من 7٪ إلى 30٪ أمام القطاع

إعادة تبويب بعض الخسائر المحتجزة في حقوق المساهمين ومقابل صفقة الاستحواذ على «الزمردة» «القرين» تحصل على 239,68 مليون سهم من «مدينة الأعمال»

التنوع في المخاطر - حسب قول عبدالله - يدخل ضمن الخطة الإستراتيجية الموضوعة من قبل إدارة الشركة لتجنب أسعار السوق والدخول في شركة عقارية واعدة مثل شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية. وأشار إلى أن هذا التنوع في المخاطر يدخل ضمن الخطة الإستراتيجية الموضوعة من قبل إدارة الشركة والمدير التنفيذي لتجنب أسعار السوق الحالي والدخول في شركة عقارية واعدة مثل مدينة الأعمال، لافتاً إلى ان هذه الخطوة تعتبر إيجابية نحو التقدم مستقبلاً للعام القادم. ومن ناحية أخرى، أعلن سوق الكويت للأوراق المالية، أعلنت الشركة انه نتج عن هذه الصفقة إعادة تبويب بعض الخسائر المحتجزة في حقوق المساهمين كما في 2009/6/30 وتحقيق ربح غير اعتيادي بمقدار 11,36 مليون دينار تمثل خسارة

متحفلة إزاء طلب الشركة الحصول على تمويل قبل عملية الاستحواذ، فيما فتحت البنوك أبوابها أمام «مدينة الأعمال» بعد إبرام صفقة الاستحواذ مع «القرين» متوقعا أن يتم الحصول على تمويل من أحد البنوك الإسلامية. وبين أن هذه الخطوة تفسح المجال أمام «مدينة الأعمال» للرهن

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة النخيل للإنتاج الزراعي أفادته بأنه سيتم البدء بتوزيع الشيكات المرتجعة نتيجة تخفيض

اعتمد مجلس إدارة شركة الاتحاد العقارية البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2009 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقيق ربحاً بلغ 646 مليون دينار

البدء بتوزيع الشيكات المرتجعة لمساهمي «النخيل»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة النخيل للإنتاج الزراعي أفادته بأنه سيتم البدء بتوزيع الشيكات المرتجعة نتيجة تخفيض

اعتمد مجلس إدارة الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2009 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقيق